

بحيث يكون كل منهما مناط الحكم وفي الكناية انما يريد المعنى  
 الحقيقي يستقل منه الى المقصود وكلام التلويح يدل على ان  
 الكناية مستعملة في المعنى الحقيقي ليستقل منه الى المجازي  
 لا في المجازي اولا فالعنى الكناية مقصود بالذات مع ان  
 الحقيقي مراد والمجاز مستعمل في غير ما وضع له على انه مراد  
 قصد وبالذات فيتعارفان من هذا الوجه ايضا انتهى يعني  
 هنا بحث وهو ان قول المطول كثير ما تلوح عن ارادة المعنى  
 الحقيقي لا اشكال فيه على من يجعل الكناية واسطة بين الحقيقي  
 والمجاز كالمعروف اما من يجعلها حقيقة كما في قول السابق ويشترط  
 في كونها حقيقية وهو ما في جميع الجوامع وغيره من كتب الاصول  
 فيشكل لان المراد لخلوها عن ارادة المعنى الحقيقي بتعالى المقصد  
 الاستعمال الى الازم والمزوم اما خلوها عن ارادة المعنى  
 الحقيقي تصدق بحيث يكون مناط النفي والاثبات فهو ثابت في  
 كل كناية واذا خلت عن ارادة المعنى الحقيقي بالمعنيين لم تكن  
 حقيقة اللهم الا ان يلتزم من جعلهما حقيقة انها عند الخلو  
 المذكور ليست حقيقة فليتلوا كلام التلويح مرصحا بانها  
 لا تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي تبعا وان استعمال حيث قال  
 والمعاد علماء البيان فلان الكناية لفظ قصد بمعناه معنى  
 فان لم يلزم له اي لفظ استعمل في معناه له لكن لا يتعلق به الاقناع  
 والنيق في معناه للموضوع  
 انما هو  
 انما هو  
 انما هو

في المعنى الثاني الى  
 الذي هو الازم للمعنى  
 الحقيقي مع جواز ارادة  
 استعمال  
 في المعنى الثاني الى  
 الذي هو الازم للمعنى  
 الحقيقي مع جواز ارادة  
 استعمال  
 في المعنى الثاني الى  
 الذي هو الازم للمعنى  
 الحقيقي مع جواز ارادة  
 استعمال

والنيق والصدق والكذب كما يقال فلان طول النجاد  
 قصد بطول النجاد طول القامة فيصح الكلام وان لم  
 يكن له نجاد قطبل وان استعمال المعنى الحقيقي كما في قوله  
 تعالى والسماوات مطويات بيمينه وقوله الرحمن على  
 هم العرش استوى وامثال ذلك فان هذه كنايةات عند المحققين  
 من غير لزوم كتب لان استعمال اللفظ في معناه الحقيقي  
 وطلب دلالة عليه انما هو لقصد الانتقال منه الى  
 ملزومه وح فلا حاجة الى ما قيل ان الكناية مستعملة  
 مستعملة في المعنى الثاني لكن مع جواز ارادة المعنى الاول  
 ولو في محل اخر وباستعمال اخر بخلاف المجاز فانه من  
 حيث انه مجاز مشروط بغيره مانعة عن ارادة المعنى اللزوم  
 له انتهى وفيه تصريح بالكناية مستعملة في المعنى الحقيقي  
 وان كان مستحيلا وان القابل باستعمالها في المعنى الحقيقي  
 للتوسل انما هو على القول بانها حقيقة واما القابل بانها  
 مجاز فلا حاجة به الى ان يتوسل بالمعنى الحقيقي الى  
 المعنى الاخر وهو المقصود من اللفظ ابتداء والحاصل ان  
 القابل بانها حقيقة بالتوسل وعليه فالفرق بينها  
 وبين المجاز لا يخفى على احد والقابل بانها مجاز لا يقول  
 بالتوسل ودعوى انه يجوز في المجاز ارادة المعنى الحقيقي

في المعنى الثاني الى  
 الذي هو الازم للمعنى  
 الحقيقي مع جواز ارادة  
 استعمال

في المعنى الثاني الى  
 الذي هو الازم للمعنى  
 الحقيقي مع جواز ارادة  
 استعمال